

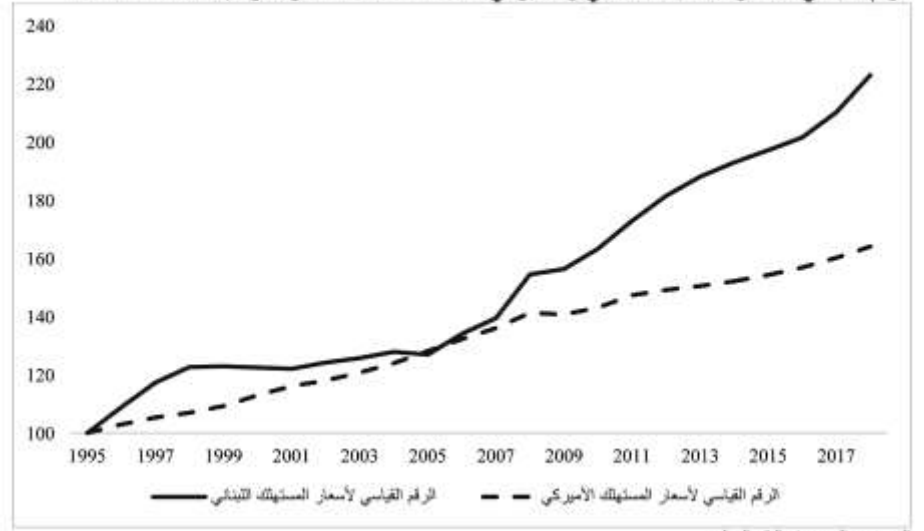
كيف تساهم السياسات المالية اللبنانية بإنهيار العملة الوطنية؟ (1/2)

[البروفسور محمد أبو هميا](#)

أعلن رئيس الوزراء اللبناني الشهر الماضي أنه لن يكون بمقدور بلاده سداد الديون المستحقة بالعملة الأجنبية والبالغ قيمته ١,٢ مليار دولار. البيانات الاقتصادية تبين أن تعثر لبنان عن سداد ديونه كان حتمياً. فالإقتصاد اللبناني كان يُعاني من مجموعة عوامل أهملت الحكومات المتعاقبة بسبب الخلافات السياسية مما أدى إلى تراكمها وتفاقمها ولم تعالج بشكل حقيقي وجذري. فما هي أهم هذه العوامل وبماذا تخبرنا البيانات الاقتصادية المتوفرة وكيف ساهمت قرارات السلطات المالية اللبنانية بإنهيار العملة الوطنية؟

خلال الحرب الأهلية، انهارت قيمة الليرة اللبنانية أمام الدولار الأميركي بشكل دراماتيكي، من ٢,٣ إلى أكثر من ١٧٠٠ ليرة لكل دولار أميركي، ومن أجل الوصول إلى استقرار مالي، قررت الدولة اللبنانية تثبيت سعر صرف الليرة على نحو صارم أمام الدولار، ونجحت السلطات المالية في الوصول إلى هذا الهدف وبقي سعر الصرف ثابت بحدود ١٥٠٠ ليرة للدولار الواحد منذ ١٩٩٥.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك اللبناني والأميركي، ١٠٠ = ١٩٩٥، الفترة الزمنية ١٩٩٥ - ٢٠١٨



المصدر: الصندوق النقد الدولي

إن الوصول إلى استقرار مالي ليس هدفاً بحد ذاته، إنما هو وسيلة لاستدامة النمو وخلق فرص العمل وإنماء التجارة الخارجية، ولإنجاح هذا النوع من سياسات الصرف، يجب أن تكون معدلات نمو مؤشرات أسعار الاستهلاك اللبنانية قريبة من نمو أسعار الاستهلاك الأميركية، وهذا ما لم يحدث، ذلك أن مؤشر أسعار المستهلك في لبنان ارتفع بنحو ١٢٣ في المئة خلال الفترة ما بين ١٩٩٥ و ٢٠١٨ مقارنة بارتفاع بلغ ٦٤ في المئة للمؤشر نفسه، في الفترة الزمنية ذاتها في الولايات المتحدة، ما يشير إلى ارتفاع حقيقي وكبير في قيمة الليرة اللبنانية الأمر الذي أثر بشكل كبير على فرص استدامة النمو وخلق فرص العمل وإدماج الإقتصاد اللبناني بالأسواق العالمية. للأسف، تجاهلت الحكومات المتعاقبة هذا الارتفاع ولم تقم بتقييم نظام سعر الصرف على الرغم من كونه وسيلة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وليس هدفاً بحد ذاته.

فالبيانات تشير بشكل لا لبس فيه فشل السياسات التنموية الاقتصادية التي طبقتها الحكومات المتعاقبة بعد الحرب الأهلية. ففي خلال الفترة ما بين ٢٠١١ - ٢٠١٨، حقق الإقتصاد اللبناني نمواً بمعدل ١,٤ في المئة، وهو أقل بكثير من معدل الزيادة السكانية البالغ ٤ في المئة، ونتيجة لذلك تراجع مستوى نمو الدخل السنوي للمواطن اللبناني ليصل إلى ناقص ٢,٧ في المئة، وعلاوة على ذلك بلغ معدل البطالة بين الشباب نحو ١٧,٣ في المئة، كما سجل الميزان التجاري عجزاً ملحوظاً بواقع ناقص ٢٣,٤ في المئة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها.

بيانات الاقتصاد اللبناني الكلي، الفترة الزمنية 2011 - 2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
0.20	0.55	1.61	0.42	1.88	2.62	2.72	0.92	نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية السنوية)
-0.34	-0.94	-1.10	-3.74	-3.77	-3.90	-3.52	-3.92	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية السنوية)
0.54	1.49	2.69	4.23	5.71	6.57	6.26	4.91	النمو السكاني (% سنوياً)
-16.27	-24.79	-21.48	-19.48	-26.22	-25.62	-25.72	-27.24	الميزان التجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
154.9	149.7	146.3	140.8	138.3	135.4	131.0	134.4	الدين العام ، الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

وكنتيجة حتمية لغياب الانتاجية المستدامة، ارتفع حجم الدين العام بمقدار ١٥٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي لتكون الدولة اللبنانية من أكثر دول العالم مديونية في العالم بإستثناء اليابان فقط. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، أصبح جلياً أن احتياط البنك المركزي من النقدي الأجنبي والبالغ قيمته ٣٠ مليار دولار لم يعد كافياً للدفاع عن الليرة مقابل الدولار الأميركي وأن لبنان قد دخل فعلياً في أزمة مالية يصعب تخيل مداها ونتائجها، خصوصاً على الفقراء ومحدودي الدخل من الشعب اللبناني.

اتخذت السلطات المالية عدداً من القرارات على ضوء الأزمة كان أهمها وضع قيود على سحب المودعين لأموالهم من المصارف، وفرض قيود صارمة على تدفقات رأس المال إلى الخارج، وتخفيض معدلات الفائدة مرتين، في كانون الأول/ ديسمبر وشباط/ فبراير، إلى ٧,٥ في المئة، وقد ساهمت هذه القرارات في تعجيل انهيار العملة الوطنية بشكل كبير بدل حمايتها ودعمها، فكيف حصل ذلك؟

على رغم من محدودية الاحتياط الأجنبي في البنك المركزي، استمرت السلطات المالية بالتعهد بالمحافظة على سعر الصرف الرسمي وفرضه على سحبيات المواطنين من المصارف. ولكن أسعار الصرف الفعلية في الأسواق كانت تبين ان السلطات تعمل القليل لمنع تدهور سعر الصرف. إن فقدان الثقة بقرارات السلطات المالية وعدم مصداقيتها وشفافيتها خلال الأزمات المالية التي مرّت بها العديد من الدول كان دائماً ينعكس سلباً على أسعار الصرف. وهذا ما حدث مؤخراً في لبنان، إذ كانت عدم مصداقية وشفافية السلطات عامل أساسي لزيادة الطلب على الدولار وبالتالي انهيار سعر الليرة. ومن ناحية ثانية، أدى قرار السلطات المالية بحجز أموال المودعين إلى نقص كبير بالدولار في الأسواق. وفي الوقت الذي تهافت الجميع فيه على شرائه، ساهم قرار السلطات هذا بزيادة الضغط على الليرة مما عجل بانهيارها وبشكل أكبر مما كان متوقعا.

كذلك، لم تراعي قرارات السلطات المالية أهمية المغتربين وحرية حركة الأموال (Capital Flow) في الاقتصاد الوطني. فالمغتربون اللبنانيون يشكلون ٨٠ في المئة من عموم الشعب اللبناني، وفي ظل غياب أي انتاجية حقيقية في بلد كلبان، شكّلت تحويلاتهم المالية متنفساً أساسياً للاقتصاد الوطني. أن قرار السلطات منع حركة الأموال من لبنان أثر وسيؤثر بشكل مباشر وسلبى على تحويلات المغتربين الى لبنان. فالمغترب الذي احتجزت امواله في المصارف سيتردد كثيراً بعد ذلك بتحويل أي أموال الى المصارف اللبنانية. مما يعني ان السلطات أثّرت بشكل سلبى على أي تحويلات مالية ممكنة الى لبنان في وقت كان الاقتصاد الوطني في أمس الحاجة إلى تلك التحويلات وهو ما ساهم أيضاً في التراجع السريع لليرة أمام الدولار.

*أكاديمي ومستشار اقتصادي في المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية - جنيف